

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٣٩

الخميس، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2018/344).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



1811485 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2018/344).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، والسيد تشيد ليبرتي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الحرية والعدالة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/344، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز مؤخراً في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

وفي هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد زوييف، والسفيرة إيرينا شولغين نيوني، نائبة الممثل الدائم في بعثة السويد، بالنيابة عن رئيس تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بناء السلام، والسيد ليبرتي.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2018/8. وأعطي الكلمة الآن للسيد زوييف.

السيد زوييف (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب للوفد الإيفواري وللمجلس الأمن عن خالص تعازينا في الوفاة المأساوية للسيد برنار تانوه - بوتشوي، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة. وأعتقد أن بوسعي أن أتكلم بالنيابة عنا جميعاً في القول بأننا قد فقدنا دبلوماسياً مرموقاً وشريكاً وزميلاً لا يُعوّض.

(تكلم بالإنكليزية)

يصادف اليوم معلماً تاريخياً لليبيا، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة. فطوال حوالي ٢٥ عاماً، كانت الحالة في ليبيا مقلقة إلى حد بعيد، بحيث كانت مدرجة باستمرار على جدول أعمال المجلس، ولكن البلد قطع منعطفاً حاسماً. وفي ٣٠ آذار/مارس، اختتمت عمليتنا لحفظ السلام أعمالها - بعثة الأمم المتحدة في ليبيا - بعد النجاح في إنجاز الولاية التي نُشرت من أجلها من جانب المجلس قبل ١٥ عاماً تقريباً.

وليس من المبالغة إذا وصفت ليبيا في عام ٢٠٠٣ بأنها بلد حطام وأن سكانها مكلومين وأن الدولة فيها كانت تتسم بالخشع. وربما لن نستطيع أبداً إدراك التكلفة البشرية الكاملة التي خلفها ما يزيد على ١٤ عاماً من الحروب الأهلية الوحشية المتعاقبة، ولكننا نعلم أن عدداً كبيراً جداً من المواطنين قد عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه قد تم شرد عدد كبير جداً من الأسر، وأن هناك كثيراً جداً من المواطنين من ضحايا العنف الجنسي. وقد شهدت بنفسي مدى الدمار بقدر ما شهدت على وجود فرصة أيضاً للإعمار خلال زيارتي لمونروفيا في أوائل عام ٢٠٠٤ عندما كنت أعمل على تلك المسألة الحساسة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

الإعلان عن أحكامه وشروطه كاملة، وأنه يمكن أن تكون له عواقب اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل كما هو الحال مع العديد من عقود الامتياز.

وفي غضون ذلك طرحت الحكومة في الأسبوع الماضي خريطة طريق ترمي إلى تحقيق خططها الإنمائية الوطنية لصالح الفقراء. ويسعى هذا النهج إلى جعل الفقراء محورا للحكومة العامة، بما في ذلك عن طريق طلب إسهاماتهم لضمان أن يعود النمو الاقتصادي الناشئ عن المبادرات الإنمائية بالنفع على أكثر الفئات ضعفا. وفي طريق المضي قدما، فإن من الضروري أن يواصل جميع الشركاء إسهامهم النشط في الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ خطة التنمية الوطنية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من أن الحكومة هي أحد الأطراف الموقعة على إعلان تبيل ماونت بشأن حرية الصحافة، فقد تعين عليها خلال الأسبوع الماضي أن تؤكد مجددا التزامها الكامل بحرية التعبير نظرا لإعجاب بعض وسائل الإعلام عن التضييق عليها. وستواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والحكومة.

وقد كان اختتام ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في ٣٠ آذار/مارس على النحو الذي حدده القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) دليلا ملحوظا على الثقة في أن البلد يسير بثبات على طريق السلام المستدام. والآن، يجب على شعب ليبيا وحكومتها الاضطلاع بالعمل الهام المتمثل في مواصلة بناء أمة موحدة متصالحة وذات حكومة خاضعة للمساءلة وملتزمة بالتصدي للفساد في صفوفها، أمة يتقاسم فيها جميع المواطنين خيارات الموارد الطبيعية والبشرية الوفيرة في ليبيا، أمة تتحمل المسؤولية الكاملة عن مصيرها، ولها مؤسسات وحكومة توفران الضمانات الأساسية لأمن مواطنيها وحمايتهم، فضلا عن تقديم الخدمات لهم.

ومن المهم أن نتذكر الماضي - تلك المعاناة التي لا توصف التي واجهها شعب ليبيا وزعزعة الاستقرار التي سببها النزاع في البلد للمنطقة بأسرها - لكي نتمكن من تقدير الطريق الطويل إلى السلام الذي مضت فيه ليبيا منذ اتخاذ المجلس القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي أذن للأمم المتحدة بتولي مسؤوليات حفظ السلام التي كانت تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومعروض على المجلس التقرير النهائي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2018/344) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل. وما دام التقرير يسرد التطورات الرئيسية التي استجدت في ليبيا منذ إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة فيها، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي حدثت مؤخرا.

لقد أُرجئت الانتخابات الفرعية التي كان مقررا عقدها أصلا في أيار/مايو لشغل مقعدي مجلس الشيوخ اللذين أحلاهما الرئيس ونائب الرئيس بسبب عدم الاتفاق بين اللجنة الوطنية للانتخابات والحكومة على ميزانية هذه الانتخابات التي ستعقد في اثنتين من أكثر مقاطعات ليبيا اكتظاظا بالسكان. وأثبتت المؤسسات الوطنية في العديد من المناسبات قدرتها على تخطيط وتنظيم وتأمين الأحداث السياسية من قبيل الانتخابات. ومع ذلك، وعلى الأقل لبعض الوقت، ستظل الحكومة وشركاؤها يواجهان التحدي المتمثل في ضمان حصول المؤسسات الوطنية وغيرها من الموارد والاستثمارات المالية اللازمة لاستمرار تنميتها.

وما يزال الرئيس ويياه يواصل توطيد حكومته ويحزق تقدما في جهوده الرامية إلى توحي رؤية لصالح الفقراء في البلد. وإن من ضمن المنجزات المحددة المستهدفة تطوير شبكة الطرق في ليبيا. ووقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع شركة خاصة أجنبية للحصول على قرض بقيمة ٥٣٦ مليون دولار لرصف طريق على طول حدود ليبيا مع المحيط الأطلسي. ولكن أعرب البعض عن الشعور بالقلق إزاء ذلك الاتفاق، خاصة وأنه لا يزال يتعين

وأعرب عن تقديرنا لقيادة البعثة. وأود أن أنوه للحظة بوجود السيد فريد ظريف، آخر ممثل خاص للأمين العام في البعثة. وقد كان تركيزه على الدبلوماسية الوقائية عاملا محوريا في قيادة البعثة خلال مرحلتها النهائية والبالغة الأهمية لتنفيذ ولايتها. ويشهد اليوم وجود السيد ظريف وغيره من موظفي البعثة السابقين بصفقتهم مواطنين عاديين على أهمية تحقيق هدفنا الجماعي الذي تؤكده هذه الدورة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق وإعجابنا بالشعب الليبيري، الذي كان صموده عاملا حاسما في طي صفحة الأزمات والنزاعات، والذي سيكفل عزمه الحفاظ على السلام الذي تم تحقيقه بشق الأنفس. وستواصل الأمم المتحدة دعم شعب ليبيريا وحكومتها في بناء أمة تنعم بالسلام داخل أراضيها ومع جيرانها، وخالية من آفة الحرب، ويستمر فيها الاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس لصالح جميع الأجيال القادمة في ليبيريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زوييف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة شولجين - نيوني.

السيدة شولجين - نوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن باسم لجنة بناء السلام وهذه لحظة تاريخية حقا - كونها آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

لقد واصل مجلس الأمن دعم ليبيريا خلال سنوات مضنية من الحرب الأهلية وسنوات صعبة من بناء السلام عقب الحرب، خلال الأوقات العصيبة من وباء الإيبولا، وأخيرا الآن عبر مرحلة الانتقال. لقد واصل هذا الجهاز الالتزام بتحقيق السلام في ليبيريا عن طريق الولايات المتتالية لبعثات المراقبة، مروراً بعمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات وأفرقة الخبراء والقرارات والبيانات.

وبالرغم من أن البعثة قد أنجزت ولايتها وسوف تكمل قريبا تصنيفاتها، ستظل الأمم المتحدة في البلد لدعم شعب ليبيريا وحكومتها.

(تكلم بالإسبانية)

وأشكر حكومة بيرو على تأييدها للمواضيع الهامة المتعلقة بصون السلام في إطار جهودها في رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. ويدل إرث البعثة على مدى أهمية حفظ السلام المتعددة الأبعاد وقدرة الأمم المتحدة على دعم البلد في عملية الانتقال من النزاع إلى السلام. وعن طريق العمل مع حكومة ليبيريا وشعبها، استطاعت البعثة منع تكرار نشوب النزاع المسلح بواسطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع وإحراز التقدم نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا للدور الهام الذي اضطلع به المجلس في استعادة السلام وتوطيده في ليبيريا، بما في ذلك من خلال نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب عن تقديري لموظفي البعثة - المدنيين والنظاميين، نساء ورجالا - الذين عملوا بروح مهنية وتفان والتزام راسخ بتحقيق الولاية المنوطة بها. وأعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأذكر مع الشعور بالتقدير خدمات وتضحيات ٢٠٢ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام في ليبيريا. وأود أن أعرب عن تقديرنا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي كان وسيظل دورها في ليبيريا ضروريا، وللشركاء على الصعيد الثنائي والإقليمية والدولية - التي مكنت إسهاماتهم الأمم المتحدة من اختتام بعثة حفظ السلام في ليبيريا، والتي سيساعد دعمها المتواصل لليبيريا على ترسيخ إرث البعثة.

(تكلم بالروسية)

واستفادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من سلسلة من الممثلين الخاصين الممتازين للأمم العام. ويؤدّ رئيس لجنة بناء السلام أن يشيد على وجه الخصوص بالممثل الخاص فريد ظريف ونائب الممثل الخاص لشؤون سيادة القانون فالديمار فري ونائب الممثل الخاص/المنسق المقيم يعقوب الحلو. لقد كانت مشاركتهم والتزامهم القوي عاملاً حاسماً في الانتهاء من البعثة بنجاح بالشراكة مع حكومة ليبيريا.

بعد اليوم، لن تصبح ليبيريا مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن وستكون بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد أنهت عملها. بيد أن لجنة بناء السلام والأمم المتحدة لا تزالان منخرطتين بصورة كبيرة في دعم ليبيريا في هذا الفصل الجديد. وفيما يتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى وجود الأمم المتحدة، فإن اللجنة ما فتئت توصي بمواصلة المساعي الحميدة والمواكبة السياسية للأمم المتحدة، فضلاً عن توفير الخبرة اللازمة للتحليل السياسي وتنفيذ خطة بناء السلام في أعقاب إغلاق البعثة. وكانت المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمم العام وجهود الوساطة التي بذلها الرئيس أوباسانجو، وغيرها من الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي عموماً، من الأمور الحاسمة في الانتخابات الأخيرة. ويوصى بشدة بالحفاظ على دور المساعي الحميدة خلال فترة اشتداد مخاطر التوتر أثناء عملية الانتقال الجارية في ليبيريا.

إن الوفاء بوعده تحقيق التنمية المستدامة أمر أساسي لبناء القدرة على الصمود والنجاح في إنجاز العمليات الانتقالية والحد من خطر نشوب نزاع عنيف أو العودة إلى النزاع. وأودّ أن أبينّ بإيجاز بعض التحديات الرئيسية التي سيكون دعم المجتمع الدولي مطلوباً في مواجهتها فيما نمضي قدماً.

لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن العديد من الأسباب الجذرية للنزاع في ليبيريا لا تزال قائمة. وستكون معالجة المسائل المتعلقة باللامركزية والأراضي، فضلاً عن ضمان زيادة إمكانية اللجوء

وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠، بناء على طلب الحكومة الليبيرية، أُدرجت ليبيريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومنذ ذلك الحين، تشارك اللجنة في بناء السلام في ليبيريا. وقام السفير سكوغ، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة، بزيارة ليبيريا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس. وقام بذلك من أجل التحوار مع الحكومة الجديدة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وكان هدفه هو تحديد أولويات بناء السلام خلال فترة ما بعد مغادرة حفظة السلام ومناقشة مستقبل عمل لجنة بناء السلام في ليبيريا.

وأدت لجنة بناء السلام دوراً رئيسياً في دعم أعمال الحكومة والبعثة في وضع خطة بناء السلام المطلوبة في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وكان بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا بين الحكومة واللجنة آليةً رئيسيةً لانخراط اللجنة مع ليبيريا. وتمثل مجالات بناء السلام ذات الأولوية المحددة في أحدث بيان للالتزامات المتبادلة في تطوير القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧. وسيشكل ذلك البيان الآن، فضلاً عن خطة بناء السلام، جزءاً من أساس الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة الجديدة.

وعلى مدى ١٥ سنة تقريباً من بعثتها الناجحة، ما فتئت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتصدر الجهود الرامية إلى إرساء أسس السلام الحاسمة في ليبيريا. فقد نزلت سلاح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مقاتل ووفرت الحماية لملايين المدنيين وساعدت في إعادة بناء مؤسسات الشرطة والعدالة والأمن ويسّرت تقديم المساعدة الإنسانية ودعمت تنمية القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولم تأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دون تكلفة. وينبغي ألا ننسى أبداً ٢٠٢ من حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام في فترة قرابة ١٥ سنة نُشرت البعثة خلالها في ليبيريا.

المؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد. وستشجع أيضاً على زيادة مشاركة القطاع الخاص. وصندوق ليبيريا الاستثماري المتعدد الشركاء، بتمويل يمكن التنبؤ به من الشركاء الدوليين وبالاقتزان مع الدعم الحفاز من صندوق بناء السلام، يمكن أن يكون آلية فعالة للتمكين من مواصلة تنفيذ أولويات بناء السلام في البلد.

ختاماً، فإن لجنة بناء السلام ستواصل مواكبتها السياسية ودعمها لاستمرار الاهتمام الدولي. وستعمل لجنة بناء السلام جنباً إلى جنب مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لتقديم الدعم للحكومة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع خطة التنمية الوطنية في ليبيريا. كما ستناقش لجنة بناء السلام إطاراً للمشاركة كخيار لكفالة المساءلة المتبادلة بين الحكومة والأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، بما في ذلك الأولويات الهامة المتعلقة من خطة بناء السلام في ليبيريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفيرة شولغين نيوني على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأعطي الكلمة الآن للسيد ليبرتي.

السيد ليبرتي (تكلم بالإنكليزية): أود قبل أن أبدأ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم بشأن تجربتي في ليبيريا. بصفتي أمريكياً من أصول ليبيرية، فإن من أكثر ما يشرفني في حياتي أيضاً أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة ممثلي البعثة الدائمة لليبيريا لدى الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، المجلس بأكمله.

اسمي تشيد ليبرتي. وأنا أزال الأعمال الحرة. وقد جاءت أسرتي إلى الولايات المتحدة عندما كنت في الخامسة من عمري لالتماس اللجوء نظراً للوضع السياسي المتدهور في ليبيريا. وعندما بلغت سن المراهقة، كانت ليبيريا في خضم حرب أهلية كاملة. وكانت الحرب في ليبيريا وحشية، حيث كان من أبرز سماتها استخدام الأطفال الجنود والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

إلى القضاء وتعزيز القدرات في قطاعي الأمن والعدالة، أمراً بالغ الأهمية لمواصلة توطيد السلام. ويجب معالجة هذه المسائل في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة الجديدة. والحاجة إلى تعزيز سيادة القانون والمصالحة أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لا تزال معلقة.

ولا يزال لزاماً على لجنة بناء السلام مواصلة الضغط من أجل تجديد القيادة السياسية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية، على النحو المبين في المرحلة الأولى من خطة بناء السلام. وإذا نمضي قدماً، ستساعد هذه الإصلاحات على معالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاع في ليبيريا. وزيادة التكامل في جهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلام أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. ويشمل ذلك كفالة أن يتجسد الحفاظ على السلام بشكل متين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تدعم جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في الميدان الخطة الإنمائية الوطنية بطريقة فعالة ومنسقة. وللجنة بناء السلام دور هام تؤديه في تشجيع هذا الدعم وفي العمل مع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لضمان حدوث ذلك.

ومن الواضح أن إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالإصلاحات سيعتمد أيضاً على النمو الاقتصادي والقدرات المالية. إن للحالة الاقتصادية الصعبة أثراً سلبياً مستمراً على السكان. غير أن الحكومة أوضحت أن لديها الإرادة السياسية والطاقة اللازميتين. وللتدليل على ذلك، خفض الرئيس راتبه بنسبة ٢٥ في المائة.

وعندما اجتمع الرئيس ويا مع السفير سكوغ، أكد له أن ليبيريا لديها حكومة جديدة متحمسة ونشطة تلتزم بكفالة بناء أفضل مستقبل لشعب ليبيريا. ومع ذلك، شدد الرئيس على أن الحكومة الجديدة ستحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي. وأكد على أهمية الشراكات في هذا الصدد. وستواصل لجنة بناء السلام العمل عن كثب مع البنك الدولي وغيره من

كل ثلاث فتيات صغيرات يتلقين منحة الزي المدرسي، سيتأخر أول حمل لدى اثنتين منهما. ونحن ندفع ثمن الزي المدرسي من خلال مبيعات علامتنا التجارية، "UNIFORM"، التي تُباع في الغالب هنا في الولايات المتحدة من خلال شراكة مع متاجر Bloomingdale.

وسلامنا ليس فقط للأطفال. فعندما عدت إلى ليبيريا للمرة الأولى في العام ٢٠٠٩، كان معدل الفقر عندنا حوالي ٨٠ في المائة وكان المعدل الرسمي للبطالة ٨٠ في المائة. وكان ذلك حقا ما دفعني وشركائي إلى اتخاذ قرار بإنشاء مصنع يوفر وظائف رسمية للنساء، ولا سيما اللائي كن مشردات داخلية أو عرضة لبطالة رسمية مزمنة. لم يكن الاقتصاد الرسمي شاملا للنساء، ولا سيما الصناعات الرئيسية في ليبيريا مثل التعدين والمطاط وقطع الأشجار ونقلها. وقد أنشأنا، بمساعدة من مستثمري الولايات المتحدة المؤثرين، أول مصنع تجارة عادلة في ليبيريا وبدأنا شحن طلبيات للعلامات التجارية الأمريكية، وفي نهاية المطاف، علامتنا التجارية الخاصة في مجال الزي الموحد. وأود أن أشير إلى أن حراس أمننا الآن بالمصنع جميعهم من الجنود الأطفال السابقين، يقومون الآن بحماية نفس النساء اللائي كن ضحاياهم.

واليوم، استرد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيريا مكانه تقريبا إلى مستويات ما قبل الحرب، على الرغم من الانتكاسات الكبرى بتفشي فيروس إيبولا والانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية. بيد أنه لا علاقة لهذا الأمر بالإحصاءات. فالأمر يتعلق بأناس حقيقيين. ويسرني أن أشاطركم قصة إحدى العائلات لدينا. جاءت دجينا إلى المصنع في عام ٢٠١٠ ولم يكن معها ما يكفي من المال حتى لشراء زوج شباشب. فقد هجرها زوجها الأول خلال الحرب، هي وبعض أطفالها، وانتقل إلى سيراليون، تاركا دجينا وأطفالها كلاجئين في بلدهم. وقد عاشوا في أحد مخيمات المشردين داخلية في ضواحي

بيد أنني هنا لأبلغكم بأن ليبيريا اليوم صارت حقاً بلداً ناعم بالسلام مرة أخرى، وذلك بفضل تنظيم جماعات المجتمع المدني اجتماعياً وسياسياً، مثل مؤسسة نساء ليبيريا للعمل الجماعي من أجل السلام التي أنشأتها ليماء غبوي، ومن خلال التدخل الإقليمي لأصدقائنا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبمساعدة قيادات سياسية جريئة وليدة البيئة المحلية، مثل السيدة إلين جونسون سيرليف، ومن خلال الإجراءات التي تتخذها هذه الهيئة.

وفي كانون الثاني/يناير، أكملت ليبيريا أول عملية انتقال من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى أخرى مثلها خلال ٧١ عاماً. لم تكن انتخاباتنا مثالية، ولكنها شاهد على التزام الشعب الليبيري بالسلام المستقر الذي ننعيم به. فعلى مدار الشهور التي شهدت تقديم طعون والتحقيق في المخالفات، ظلّت جميع الأطراف ملتزمة بنزاهة الانتخابات والانتقال السلمي.

إن السلام في ليبيريا يتعلّق بما هو أكثر من سلامتنا البدنية. وبالنسبة للعديد من هنا، كما كان الأمر بالنسبة لي كشاب في الولايات المتحدة، كانت ليبيريا مرادفاً لصور الصبيان الذين يرتدون اللباس العسكري الممزّق ويحملون أسلحة نصف آلية. ولذلك، لا يمكنني التعبير عن الشعور الذي يغمر قلبي عندما أرى، في طريقي إلى العمل في مونروفيا في الصباحات الرائعة، أطفالاً يرتدون الزي المدرسي من رأسهم إلى أسفل القدمين. والخطوات الوحيدة التي يخطوها أطفالنا هي لدخول الفصول الدراسية وللتوجه إلى ساحة اللعب. وبالرغم من تدني معدلات الالتحاق بالمدارس لدينا، فإن الليبريين أكثر التزاماً من أي وقت مضى بتعليم جيلنا المقبل. وشركتي، "Liberty & Justice"، تصنع الأزياء المدرسية وتوزعها مجاناً على الأطفال الذين لا يملكون ثمنها. وتُبيّن بحوث معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أنه عندما يتم التبرّع بالزي المدرسي، يزيد الحضور في المدرسة بنسبة ٦٢ في المائة وتحسّن علامات الاختبارات. ومن بين

وأشكر المجلس على منحي شرف مخاطبته اليوم.
الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ليبرتي على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.
أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد زوييف، وكذلك السفيرة شولغين نيوني، ممثلة السويد، على ملاحظتهما اليوم. وأرحب بصفة خاصة بالسيد ليبرتي في المجلس اليوم وأشكره على إحاطته الإعلامية وعلى موافاتنا بمعلومات عن عمله الملهم للغاية في الميدان في ليبيريا.

نتفكر، اليوم، في تاريخ بعثة لحفظ السلام دامت أكثر من ١٤ عاما وقدمت مساهمة قيمة في السلام والأمن في بلد اكتوى بسنوات من الحرب الأهلية والفوضى واليأس. فقد عانى الليبريون في ال ١٤ سنة التي سبقت وصول بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣، حربا أهلية مروعة قتلت ما يصل إلى ربع مليون من الرجال والنساء والأطفال، وشردت نصف سكان ليبيريا. وقد كانت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاعتصاب والاسترقاق الجنسي والإعدام بإجراءات موجزة والاستخدام غير المشروع للأطفال الجنود وتجنيدهم، سائدة طوال فترة القتال.

وقد أدى إبرام اتفاق السلام الشامل في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدوء الذي سمح بوصول بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدور لا يمكن تجاهله في عودة ليبيريا من الدمار من خلال استخدام الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة، والإبلاغ عن جهود وحداتها المعنية بالسياسية وبحقوق الإنسان، وإرشاد وحدات شرطتها

مونروفيا. وفي أحد الأيام، أخبرت مجموعة دجينا النسائية دجينا بوجود مصنع يوفر وظائف، وبأنها لم تكن بحاجة إلى الإمام بالقراءة والكتابة. ولحسن حظنا جاءتنا دجينا. وعلى الرغم من أنها لم تتمكن من ملء أي مستندات، تبين أن لديها موهبة نادرة للغاية - تشغيل آلة الخياطة. وسرعان ما أصبحت مشغلة آلة الخياطة الأولى في المصنع، ولا تزال كذلك. وخلال السنوات الثماني الماضية، تعلمت القراءة والكتابة من خلال مشروع يريعه المصنع. واليوم، تعمل دجينا في وظيفة وهي ملمة بالقراءة والكتابة ومتزوجة وآمنة غذائيا وبصحة جيدة وسعيدة، وجميع أطفالها في المدارس.

وأنا هنا بصفة أساسية لأعرب عن شكري. فنحن نعلم أنه ليس سهلا التعهد بالالتزامات المالية وغيرها، عندما اتخذت هذه الهيئة بالإجماع القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وأنا هنا كذلك لأبلغ بأن استثمارات الأمم المتحدة لم تذهب سدى. لقد أنهت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مهامها رسميا في آذار/مارس، وأستطيع أن أقول إن ليبيريا تمثل بالفعل قصة نجاح لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد أنجزت المهمة. غير أنني، سأكون مقصرا بترك البعثة تنتهي هنا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن ليبيريا الآن في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز قطاعنا الخاص. فلدينا سكان صغار في السن يحتاجون إلى التعليم والتوظيف والإشراك في العملية الديمقراطية. وآمل أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن الاستمرار في روح البعثة يعني أننا جميعا بحاجة إلى إيجاد سبل للاستثمار في الشباب في ليبيريا. إننا بحاجة إلى استثمار أجنبي في أصحاب الأعمال الحرة الشباب يؤدي إلى إيجاد وظائف في ليبيريا في المستقبل، وبناء وعائنا الضريبي المحلي ودعم مجتمعنا المدني. ويعتقد الكثيرون أن الاستثمار في ليبيريا لا يزال محفوفًا بالمخاطر؛ ومع ذلك فإنني أعلم، بعد أن شهدت بأمر عيني ليبيريا تفقد جيلا، أن الاستثمار في ليبيريا ليس محفوفًا بالمخاطر بأي حال أكثر من عدم الاستثمار فيها.

السياسية ومساعدة البلد على التعافي من الدمار الكلي، وبناء قدرات مؤسساته الأساسية، وتوطيد الديمقراطية من خلال الانتخابات والانتقال الديمقراطي للسلطة. إن إجراء الانتخابات عملية صعبة بغض النظر عن مكان إجرائها، وقد عملت البعثة مع الحكومة والشركاء الإقليميين والدوليين على الإسهام في تنفيذها تنفيذًا ناجحًا. وخلال التحدي المثير للجدل في عام ٢٠١٧، أشركت البعثة أصحاب المصلحة لضمان استخدامهم القنوات القانونية. وبعد أن أخذت التحديات مجراها واستؤنفت الانتخابات، أدركنا الآن المدى الذي وصلت إليه ليبيا ومؤسساتها.

وتشيد الولايات المتحدة كذلك بقيادة آخر ممثل خاص للبعثة، السيد فريد ظريف، وأفراد البعثة الذين عملوا بشكل مضي في الإعداد لإجراء الانتخابات. ونشيد بقيادة الرئيس جونسون سيرليف وويا والمرشحين في الانتخابات في التوصل إلى حل يولي الأولوية لشعب ليبيا، الأمر الذي حقق أول عملية انتقال ديمقراطي للسلطة في أكثر من ٧٠ عامًا.

وأخيرًا، نريد أن نتناول مسألة المصالحة وحقوق الإنسان. ففي أي سياق مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، يمكن للتحديات المعقدة للمصالحة والتعافي أن تراوح مكانها. بيد أنه على الرغم من مرور الزمن والزخم الإيجابي، تظل معالجتها تشكل أمرا بالغ الأهمية. وكما قال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا نلسون مانديلا ذات مرة: "المصالحة الحقيقية لا تتمثل في مجرد نسيان الماضي". ومن ذلك المنطلق، نشيد إشادة قوية بمؤتمر المصالحة الوطنية الذي قاده الحكومة الليبية الشهر الماضي. ونحیی دعوة الرئيس ويا إلى الشمول والحوار حتى يشعر الكل في ليبيا بأن أصواتهم مسموعة ومشمولة في العمل على التصالح مع الماضي وتكوين هوية وطنية ليبية مشتركة.

وكذلك نشيد بخارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني المنقحة والمجالات

لنظيراتها الليبية، وبنائها لقدرات المحاكم الليبية، وأحيانًا بوجودها المادي في حد ذاته. لقد أحدثت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا أثرا. فقد ساعدت ليبيا على احتياز الأيام العصيبة التي تصاحب أي عمليات انتقال عصبية.

وفي الشهر الماضي شهدت البعثة، التي كانت تتألف من أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين في ذروتها، مغادرة آخر أفرادها العسكريين وأفراد شرطتها وموظفيها المدنيين. وتشيد الولايات المتحدة بأفراد وقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على خدمتهم وتضحياتهم لإحلال السلام والأمن، وتحیی ذكرى الذين فقدوا أرواحهم في السعي إلى تحقيق ذلك. وينبغي لأفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ألا ينسوا أبداً أن وجودهم قد عمل فعلا على تغيير حياة الناس. وقد ترك الإجراء الذي اتخذته المجلس أثرا ملموسا، وتشكر الولايات المتحدة، بصفتها قائمة بالصياغة، الزملاء السابقين والحاليين في المجلس على تعاونهم والتزامهم تجاه ليبيا طوال هذه السنوات.

فقد تمكنا من أن ننظر، عند إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، في ٣٠ آذار/مارس، إلى الوراء وأن نرى أنها قد تمكنت من تحقيق الكثير. فالكثير من إنجازاتها يجسد النجاح الذي يمكن تحقيقه عند توفر عوامل معينة. وقبل عام، حددت السفيرة هيلي مبادئ حفظ السلام كسبيل إلى تحقيق زيادة في كفاءة العمليات وفي النتائج الناجحة. وقد كانت العديد من الشروط المبينة في هذه المبادئ مطبقة في الواقع، بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ونحن نعتقد أنها اضطلعت بدور هام في نجاح البعثة وفي قدرتها في نهاية المطاف على الوصول إلى الإغلاق.

أولا، تمتعت البعثة بعلاقات قوية بالتعاون مع حكومة البلد المضيف. فالبعثة والحكومة كانتا، من دعم البعثة الأولى للانتخابات إلى تعاونها الأخير بشأن خطة بناء السلام في ليبيا، شريكتان حقيقتان تعملان من أجل تحقيق هدف مشترك - السلام والأمن لليبيين. ثانياً، كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا واقعية وقابلة للتحقيق. فقد طلب منها دعم الحلول

الأمم المتحدة القطري ومنسقه المقيم في الوقت الذي يتأقلمون فيه مع مرحلة جديدة ومختلفة من الجهود. ولكن الأهم من ذلك كله، أننا نحبي الشعب الليبي وضموده.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوفيف على تقديمه التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2018/344). كما نشكر السيدة شولغين نيوني، التي تكلمت بالنيابة عن رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لليبيريا في لجنة بناء السلام وعن الخطة المعلنة لمشاركة لجنة بناء السلام في المستقبل في برامج التنمية في البلد. كما استمعنا باهتمام إلى بيان السيد تشيد ليبرتي، ممثل المجتمع المدني الليبري.

يعرب الاتحاد الروسي عن تقديره البالغ لجهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا الرامية لتحقيق استقرار الحالة في ليبيا، ومن بينها التدابير التي اتخذتها البعثة للمساعدة في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومساعدتها على إجرائها. وقد ساعد نجاح تلك الانتخابات على تعزيز المؤسسات الحكومية في البلد وأدى إلى تحسن عام في الحالة. ومن المهم أن الشعب الليبري تمكن من تسوية خلافاته المتعلقة بالانتخابات بطريقة سلمية، مستفيدا من آلياته القانونية القائمة من خلال المحكمة العليا.

وغني عن القول إن علينا أن نتذكر اليوم أيضا أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في بعثات حفظ السلام من أجل تمكيننا من التفكير في إغلاق هذه البعثة. ونريد أن نشكر بحرارة جميع الذين ساهموا على مر السنين في نجاح بعثة أصبحت جزءا من التاريخ اليوم. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بشكل خاص بالمساعي الحميدة للممثل الخاص فريد ظريف. وقد أسهم وجود الأمم المتحدة إسهاما ملحوظا في الحفاظ على الهدوء في البلد خلال فترة ما بعد الانتخابات.

ونحن راضون عن الحالة الأمنية في ليبيا. ويبدو، بشكل عام، أن السلطات تتكيف مع المهام التي نقلتها إليها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تموز/يوليه ٢٠١٦.

المواضيعية الـ ١٢ المتفق عليها للمصالحة الوطنية. إننا نأمل في إحراز تقدم فوري في التوفيق بين أهداف خطة بناء السلام وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، إلى جانب تمرير السلطة التشريعية للحقوق في الأراضي وقوانين الحكم المحلي التي طال انتظارها. إننا نشجع التطوير المستمر للجنة الوطنية الليبيرية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وتعاونها مع المجتمع المدني من أجل مواصلة ترسيخ احترام حقوق الإنسان بوصفه حجر الزاوية في المجتمع الليبري. وعلاوة على ذلك، نشيد بالاتفاق بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إنشاء المكتب القطري للمفوضية في ٢ نيسان/أبريل.

إن إغلاق البعثة يظهر الأمم المتحدة وليبيريا وهما يبدآن فترة مختلفة في شكل آخر. وللتحضير لهذا في نهاية المطاف طلبنا من البعثة ومن الأمانة العامة وضع خطة لبناء السلام لليبيريا، وهي ما قاموا به بتشاور وثيق مع الحكومة والمجتمع المدني. ونشكر مرة أخرى جميع الذين بذلوا ساعات طوال وجهودا مضيئة للخروج بالخطة على نحو رائع في ٩٠ يوما، وكذلك نشكر جميع الدول الأعضاء الممتلة هنا، على إسهامها إسهاما هاما في إنجاز تلك الخطة.

إننا نشجع جميع شركاء ليبيا على الوقوف إلى جانب الحكومة في سعيها لإطلاق العنان لقدرات البلد وشعبه.

وفي الختام، لقد أظهرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ما الذي يمكن تحقيقه، عندما تحظى بعثات حفظ السلام بالدعم الكامل من جانب البلد المضيف وتدعم الحلول السياسية وعندما تناط بها ولايات قابلة للتنفيذ وتوضع لها استراتيجيات خروج واضحة. وفي هذه اللحظة التاريخية بالنسبة لليبيريا، حيث يتم الانتقال من حفظ السلام إلى المزيد من بناء السلام، فإننا نثني مرة أخرى على إنجازات البعثة الهامة ونشيد بإسهامات موظفيها والتضحيات التي قدمتها قوات حفظ السلام التابعة لها. ومع إغلاق البعثة، فإننا نعبر عن تشجيعنا لأعضاء فريق

كما أشكر السيد تشيد ليبرتي على ملاحظاته القيمة بشأن الدور الأساسي للمجتمع المدني في ليبيريا.

إننا نجتمع اليوم في لحظة هامة بالنسبة لحكومة ليبيريا وشعبها. لقد أنهت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولايتها في ٣٠ آذار/مارس بعد حوالي ١٥ سنة من الخدمة. وقبل خمسة عشر عاما، كانت ليبيريا دولة فاشلة تماما. حيث جرى تشريد نصف السكان بالقوة. وتعرض العديد من المواطنين لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية. ورغم مرحلة البداية الصعبة للغاية، فقد قامت ليبيريا برحلة تحول رائعة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وهي الآن على مشارف حقبة جديدة من المزيد من الشمول للجميع والمشاركة المتساوية لجميع المواطنين الليبريين في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد.

وقد شكل تنصيب الرئيس جورج ويا علامة بارزة على طريق التحول في مرحلة ما بعد النزاع في أقدم جمهورية في أفريقيا. وتهنئ بولندا شعب ليبيريا وزعماءها السياسيين على التقدم الذي أحرزوه فيما يخص استعادة السلام وعلى عزمهم المستمر على البقاء سلميين طوال العملية الانتخابية. ونشيد أيضا باللجنة الوطنية للانتخابات والمحكمة العليا، اللتين كفلتا مصداقية تلك العملية.

ونرحب بالدور الأساسي الذي اضطلع به المجتمع المدني في استعادة السلام في ليبيريا. وقدم الزعماء الدينيون والتقليديون وممثلو مجموعات النساء والشباب، وكذلك جماعات مراقبي الانتخابات ووسائل الإعلام، إسهامات كبيرة في الحفاظ على شفافية العملية الانتخابية وسلميتها.

ولا تزال ليبيريا تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الوضع الاقتصادي الرهيب والتقدم المحدود في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم المساواة الهيكلية. وسيكون من المهم تعزيز الحكم الخاضع للمساءلة وبناء الأسس الديمقراطية للدولة. ولذلك، فإننا نرحب بالقيادة التي أظهرها الرئيس ويا والتزامه

لقد أسهم النقل الديمقراطي للسلطة الذي حدث في بداية عام ٢٠١٨ إسهاما كبيرا في بناء الدولة. ومع ذلك، لا تزال مونروفيا تواجه التحدي المتمثل في ضمان إقامة مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد. وحتى ذلك الحين، من الصعب أن نرى كيف ستتمكن السلطات من تنفيذ أحكام خطة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، لا يظهر الليبريون الزخم الكافي لإصلاح هيئات إنفاذ القانون وقطاع العدالة، وهما عنصران أساسيان لقدرة الدولة على الحفاظ على المستوى الضروري من الأمن. ولدى الرئيس الجديد لليبيريا مهام كبيرة في المستقبل فيما يتعلق بتسوية النزاعات بين الأعراق والطوائف وحل المنازعات المتعلقة بالأراضي والمنازعات الإقليمية، والأهم من ذلك، استعادة الثقة في نظام العدالة الجنائية. وسيكون من المهم أيضا إيلاء اهتمام جدي لإيجاد حلول للأسباب الكامنة التي أدت إلى اندلاع الصراع لأول مرة، ولا سيما القضايا المرتبطة باستخدام الأراضي.

ونعتقد أنه من الضروري أن تتعاون ليبيريا تعاوننا فعلا مع بلدان المنطقة، ولا سيما كوت ديفوار، من أجل الحفاظ على الاستقرار في المناطق الحدودية. وقد أصبحت هذه القضايا ملحة بشكل متزايد في ضوء التهديدات الإرهابية المتزايدة في المنطقة. كما نود التأكيد على أهمية تشجيع عملية عودة اللاجئين الإيفواريين إلى ديارهم.

وكان من دواعي سرورنا الإحاطة علما بأن نظام الرعاية الصحية الوطني قد استخلص الدروس من المعركة ضد الإيبولا. ولكن يجب عدم السماح بضمور آليات الوقاية من الأوبئة.

ونأمل أن تواصل مونروفيا العمل على تعزيز مؤسسات الدولة والحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف والسفيرة إيرينا شولغين نيوني على إحاطتهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

إن الإحاطة الإعلامية التي تجمعنا هنا اليوم تكتسي أهمية خاصة لوفد بلدي، لكونها تصادف الإغلاق الرمزي لعملية ثالثة من عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا، بعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وذلك يعكس فعالية منظمنا المشتركة وتركيزها القوي على تحقيق غرضها الرئيسي المتمثل في صون السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

ويمثل إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لحظة فاصلة في تاريخ ذلك البلد، بل أيضا للأمم المتحدة في نهجها الاستراتيجي والواقعي نحو عمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. ولا شك أن الدروس المستفادة من تجربة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تمكننا من تعزيز فعالية هيكلنا وآلياتنا المكرسة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لكي تحيي ذكرى حفلة السلام البالغ عددهم ٢٠٢ الذين فقدوا حياتهم في خدمة السلام خلال الأعوام الـ ١٥ النشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. لقد حققت ليبيا المصالحة وتمتعت بعلاقات ممتازة مع البلدان المجاورة، بما فيها كوت ديفوار، على نحو ما أظهرته زيارة الرئيس جورج ويا الأخيرة إلى أبيدجان في ٤ و ٥ نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالإسهام الأساسي للجهات الفاعلة السياسية الليبية، التي قررت أن تضع المصالح الوطنية فوق كل الاعتبارات الأخرى خلال فترة حرجة من تاريخ بلدها. كما أعرب عن الشكر للأمم المتحدة ولجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين مكنت إسهاماتهم المتعددة الجوانب ليبيا من استعادة السلام والاستقرار. وإلى جانب بقية أعضاء المجلس، يرحب وفد بلدي بالتنمية الاجتماعية - السياسية الآخذ في التطور في ليبيا، على نحو ما تجلّى مؤخرا في تنظيم انتخابات مفتوحة وشفافة وسلمية وانتقال سياسي نموذجي أظهر أن ليبيا بلد اختار بصورة نهائية طريق السلام والديمقراطية.

بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد والمضي قدما في المصالحة الوطنية، فضلا عن النهوض بالإصلاح الدستوري واللامركزية. ونقدر كذلك الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية للبلد، مما سيساعد على الحفاظ على السلام وإرساء أساس للتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ورغم إغلاق عملية حفظ السلام، يتعين على الأمم المتحدة أن تظل منخرطة بصورة وثيقة في دعمها لليبيا في جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات التي تواجهها في مجال الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ومن واجبا الحفاظ على مكاسب وإنجازات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ودعم الحوار بشأن التحديات التي لا يزال البلد يواجهها. أخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا على استعادة السلام والحفاظ عليها في ليبيا.

ونشكر الممثل الخاص، السيد فريد ظريف، على قيادته الممتازة. كما نشكر أسلافه الذين أسهموا في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ونشيد بحفظة سلام البالغ عددهم ٢٠٢ التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام في ليبيا. وكما يمكن أن نرى اليوم، فإن تضحياتهم لم تذهب سدى، بل أعادت الأمل والسلام إلى شعب ليبيا.

السيد داه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والسيدة إيرينا شولغين نيوي، اللذين تكلمتا بالنيابة عن رئيس تشكيلة ليبيا في لجنة بناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

الأخيرة التي قامت بها رئيسة تشكيلة ليبيريا إلى البلد. وسرنا أيضا أننا استمعنا لآراء السيد ليبرتي.

لقد أحرزت ليبيريا فعلا تقدما متميزا في توطيد السلام والاستقرار وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية. إن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة بصورة سلمية وناجحة أظهر بوضوح قدرة المؤسسات الديمقراطية في البلد على الصمود. ونهني شعب ليبيريا وحكومتها على إنجازهما في كفالة نقل السلطة بشك ديمقراطي. فهذا يعد نجاحا لأفريقيا ككل، وأيضت لليبيريا والمنطقة.

وأبجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولايتها في الشهر الماضي في وقت اتسم بأمل وتفاؤل كبيرين، ونحن نقدر إسهام البعثة الهام في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في ليبيريا. وبعبارات رئيس البلد المنتخب مؤخرا جورج ويا، فقد كان للأمم المتحدة تأثير إيجابي على حياة المواطنين الليبيريين، وأيضا على كل جزء من النسيج المجتمعي الليبري، منذ وصولها في عام ٢٠٠٣. ونعرب عن تقديرنا للجهود المتفانية التي بذلها الممثل الخاص ظريف والأفراد المدنيون والعسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فضلا عن الإسهامات التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بأفراد شرطة. ونشيد بحفظة سلام البالغ عددهم ٢٠٢ الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تعزيز السلام في ليبيريا. وتعتر إثيوبيا بكونها اضطلعت بدورها في تحقيق الاستقرار في ليبيريا من خلال مساهمتها بثلاث كتائب مشاة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

إننا نرحب اليوم باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2018/8، الذي، ضمن أمور أخرى، يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة لدور بعثة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات ومواجهة التحديات في ليبيريا، بغية استخلاص الدروس من أجل أفضل ممارسات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المرحلة الانتقالية. ونعتقد أن ذلك سيكون أمرا حيويا للنهوض بالفعالية العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن التزام السلطات الليبيرية الجديدة وإرادتها السياسية ستمكثان ليبيريا من البدء من جديد على أساس صلب. وفي ذلك الصدد، ننوه بعزم الحكومة على مكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والنهوض بعملية المصالحة الوطنية. ومع ذلك، ستكون ليبيريا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، إذا أريد لها تعزيز مصداقية مؤسساتها الحكومية وشرعية هذه المؤسسات. وعلى نحو ما دعا إليه الأمين العام، لا بد بالتالي من مواصلة الجهود الدولية لكي يتمكن شركاء ليبيريا من دعم جهود الحكومة الرامية إلى الحفاظ على السلام وتعزيز الاستثمارات التي وجهت بالفعل نحو تحقيق الاستقرار الدائم في البلد. ويجب أن تستند بداية ليبيريا الجديدة إلى أساس سليم لكي تتمكن من إحراز تقدم قوي نحو تحقيق التنمية لصالح شعب ليبيريا.

إن المغادرة النهائية لأية عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام تعد معلما بارزا، وتمثل خروج البلد المضيف من فترة فاصلة طويلة ومؤلمة ولكنها مفيدة نحو انتقال إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار. وستظل الاستفادة من النتائج التي تحققت بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار أمرا أساسيا للحيلولة دون أي انتكاس. ولذلك من واجب فريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب حكومة ليبيريا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، العمل معا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وتجدد كوت ديفوار، من جانبها، استعدادها لتبادل خبراتها مع جارتها بغية مساعدتها على استعادة السلام والاستقرار بشكل نهائي، في إطار شراكة ثنائية ديناميكية بين الدولتين.

السيد وولديغريما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد ألكسندر زويغ، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، على إحاطته الإعلامية. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السويد في دورها بصفتها رئيسة تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام، ونشكر السفارة إيرينا شولغين نيوني على إحاطتها الإعلامية، بما في ذلك بشأن الزيارة

من رماد الحرب إلى إعادة بناء بلده. ويجدر أخذ لحظة لتقدير حقيقة أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعثة أنجزت ولايتها بصورة ناجحة. وقد فعلت ذلك ببناء الثقة مع حكومة ليبيريا وشعبها. ويدل التخطيط الجيد للمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على كفاءة البعثة المهنية وسيضمن مواصلة الأمم المتحدة تقديم الدعم للبلد في المستقبل. وأود أن أشيد بالمثل الخاص ظريف على قيادته ومساعدته الحميدة. ونشيد أيضا بحفظة السلام والموظفين المدنيين الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في ليبيريا.

ولا بد أن أقر بأن من الأمور الخاصة تماما لي أن أشترك في هذه الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بعد أن عملت بصفتي الدبلوماسي السويدي الوحيد في مونروفيا خلال الفترة الانتقالية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وفي ذلك الوقت، كانت بعثة الأمم المتحدة جديدة وشرعت من فورها في بعث الأمل بوضع حد لأعمال العنف. وفي الوقت نفسه، أعلم أن السفير سكوغ كان يود لو أنه كان حاضرا ليضيف انطباعاته الشخصية إلى إحاطته الإعلامية بصفته رئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام. ولكنه، كما يعلم المجلس، في السويد يقوم بالأعمال التحضيرية النهائية لزيارة المجلس للسويد خلال عطلة نهاية الأسبوع. وبدلا من ذلك أمل أن يسمح لي المجلس بنقل انطباعات السفير وأفكاره من رحلته الأخيرة إلى ليبيريا.

أولا، إن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري يدل على طول الشوط الذي قطعه ليبيريا. فالحالة الأمنية في البلد مستقرة. ووضعت الانتخابات الإطار الدستوري الليبري موضع الاختبار. ويؤكد استخدام الوسائل القانونية لمعالجة المظالم بعد الانتخابات التقدم الذي تم إحرازه في مجال سيادة القانون خلال الأعوام الـ ١٣ الماضية. كما أظهرت الانتخابات رغبة الليبريين القوية في الحفاظ على السلام

وبالرغم من التقدم المتميز الذي أحرز على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، لا تزال ليبيريا تواجه تحديات هائلة. وهي لذلك السبب بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بغية الحفاظ على السلام. ونعتقد أنه ينبغي النهوض بالجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بتحقيق المصالحة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع المشاركة الشعبية، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، نشيد بمواءمة خطة التنمية الوطنية في ليبيريا مع أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيساعد على معالجة الفقر في ليبيريا وتحسين الحالة الاقتصادية لأشد قطاعات المجتمع ضعفا، ولا سيما النساء والشباب. وننوه أيضا باستمرار تنفيذ خطة بناء السلام في ليبيريا، التي وضعت بالتشاور الوثيق بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا والشركاء. وسيكون تنفيذ الخطة أمرا حيويا للحفاظ على السلام في البلد، ونأمل أن يفي جميع أصحاب المصلحة بالتزاماتهم وأن يدعموا تنفيذ الخطة تنفيذًا كاملا. وتضطلع لجنة بناء السلام وتشكيلتها لليبيريا بدور هام في ذلك الصدد، وسيظل استمرار مشاركتيهما الفعالة أمر حيويا بشكل مطلق.

وأخيرا، وإذ تبدأ ليبيريا فصلا جديدا في تاريخها، فإننا نأمل أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف دعم ومواكبة الجهود التي يبذلها البلد لبناء السلام والحفاظ عليه.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف والسيد ليبرتي على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم، اللتين تعكسان الشوط الذي قطعه ليبيريا منذ الحرب الأهلية وإمكاناتها في المستقبل.

وفي البداية، أود أيضا أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على ما بذلته من جهود لدعم الشعب الليبري وهو ينتقل

ضمن جهات أخرى، نقطة البداية لإجراء الحكومة عملية تشاورية متعمقة بشأن وضع خططها الإنمائية الوطنية الجديدة. كما مثل المؤتمر ودعا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وأشار السفير سكوغ، عقب اجتماعه مع الرئيس، إلى أن الحكومة الجديدة ملتزمة ومشاركة على السواء، وأنها تضطلع بالفعل بدور رائد في تحديد التحديات التي يواجهها البلد ووضع الأولويات للمستقبل. وتبشر بالخير خطة الرئيس المراعية للفقراء والتزامه بمكافحة الفساد. وتطلع إلى رؤية كيفية ترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات يمكن أن تحقق تحسينات ملموسة في حياة المواطنين الليبيين، ولا سيما في المناطق الريفية. وسيكون من الضروري كفالة أن تمضي الحكومة الجديدة قدما بأداء المهام المتبقية في خطة بناء السلام وبيان الالتزامات المتبادلة بوصفها جزءا من خطة التنمية الوطنية الجديدة. وجدد السفير سكوغ التأكيد على تلك النقطة طوال فترة زيارته.

وأخيرا، وإذ نحتفل بتحقيق النجاحات، يجب علينا أن نبقى مدركين للتحديات المقبلة. فهناك خطر حقيقي من عدم تمكن الحكومة من تحقيق الآمال العريضة في إحراز نتائج واضحة وسريعة في حياة الناس. وأكد الرئيس للسفير سكوغ على الحاجة المستمرة إلى إقامة الشراكات وتقديم الدعم. ولذلك من الضروري ضمان ألا يضعف الاهتمام الدولي بليبيا. وستظل هناك حاجة إلى وجود قوي ومتسق للأمم المتحدة في البلد في المستقبل، مع القدرات على دعم الحكومة في مجال منع نشوب النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية. وسيظل من الأهمية بمكان توافر القدرات السياسية واستمرار المساعي الحميدة التي كانت بالغة الأهمية في ليبيا، فضلا عن تقديم الدعم من مكتب المنسق المقيم. وكما شهدنا خلال الانتخابات، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستضطلع أيضا بدور هام في دعم البلد.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا ضمان توفير الموارد بصورة مستمرة ويمكن التنبؤ بها من أجل الحفاظ على السلام. وبوسع

والعمل بفعالية على تعزيز الديمقراطية في البلد. وخلال الفترة التي قضاها في ليبيا، كان السفير سكوغ معجبا بوجه خاص بشباب ليبيا ويشعر بالتشجيع من التزامهم بتحقيق السلام والديمقراطية. فهم مصدر حيوي للبلد على الحكومة الجديدة أن تسخره وترعاه. إن للجيل المقبل من أبناء ليبيا آمالا كبيرة وهم سيخضعون الحكومة للمساءلة.

ومع ذلك، فإن العملية الانتخابية ذكرتنا أيضا بتعقيد الحالة وهشاشتها. وكما قلت في الإحاطة الإعلامية، لا تزال العديد من الأسباب الجذرية للنزاع قائمة. إن معالجة تلك القضايا شرط مسبق لبناء مجتمع شامل للجميع وعادل. وستكتسي مواصلة الإصلاحات ووضع التشريعات المتعلقة، على سبيل المثال، بالحقوق في الأراضي والحكم المحلي والعنف المنزلي أهمية بالغة في ذلك الصدد.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل، لا سبيل لتحقيق السلام بدون التنمية ولا سبيل لتحقيق التنمية بدون السلام، أو بدون احترام حقوق الإنسان. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وقرارات الحفاظ على السلام، إذا أخذت مجتمعة، تشكل إطارا قويا لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وشاملة للجميع ومستدامة. وتمثل أهداف التنمية المستدامة لبنات بناء لا غنى عنها لبناء القدرة على الصمود اللازمة لدعم الانتقال الديمقراطي السلمي والحد من خطر النزاعات العنيفة. وتعني الموارد الطبيعية الغنية لليبيا أن للحكومة فرصة متاحة للتشجيع على إعادة تنشيط الاقتصاد الذي تحتاج إليه البلد حاجة ماسة. ومع ذلك، ولتسخير تلك الإمكانيات وبناء الثقة، لا بد من إدارة موارد البلد الطبيعية بطريقة مفتوحة وشفافة وتأكيد تحقيق المكاسب الطويلة الأمد لكل الشعب الليبي.

وتشرف السفير سكوغ، خلال زيارته إلى ليبيا، بالمشاركة في مؤتمر لحظة ليبيا. وشكل المؤتمر، الذي حضرته أيضا نائبة الأمين العام، ورئيس ليبيا، وقيادة الأمم المتحدة وممثلو الشباب،

يوما بعد يوم. ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف. وأود أيضا أن أحيي ذكرى ذوي الخوذ الزرق الـ ٢٠٢ الذين فقدوا أرواحهم في ليبيريا. إن التقدم الكبير الذي أحرزه البلد منذ عام ٢٠٠٣ يقطع شوطا طويلا في جعل تضحياتهم ذات جدوى. وينبغي أن يكون نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مصدر إلهام للمجلس وهو يقوم بنشر بعثات حفظ السلام الأخرى في الحالات الصعبة التي تواجه فيها البعثات تحديات في الاضطلاع بولاياتها. وهي تذكرنا بأن وصفة النجاح تكمن في وجود التزام قوي من جانب المجلس، الذي أبقى البعثة في ليبيريا لمدة ١٥ عاما، فضلا عن تنفيذ عملية حقيقية للمصالحة الوطنية على أرض الواقع، بدونها ما كان ليتسنى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

ولا تشير مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى انتهاء وجود الأمم المتحدة في ليبيريا. وعلى العكس من ذلك، فإنها تتيح الفرصة للمنظمة لاعتماد استراتيجيات جديدة بأطر وأدوات يمكن أن تلي بصورة أفضل الاحتياجات الراهنة للشعب الليبيري. ولذلك سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري على أرض الواقع تقديم الدعم، بالتعاون الوثيق مع تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام. ومن الضروري أيضا أن يواصل المجتمع الدولي الواسع دعم ليبيريا، إلى جانب آلية الأمم المتحدة الجديدة. وكما ذكر السيد ليرتي بمنتهى البلاغة، فإن ذلك هو العامل الرئيسي للحفاظ على النتائج الممتازة المكتسبة حتى الآن ولتعزيز التنمية في البلد، وإيجاد فرص العمل.

وهو يتماشى تماما مع رؤية الأمين العام المتمثلة في تعبئة المجتمع الدولي في جميع مراحل دورة النزاع، وهي رؤية تؤيدها تأييدا كاملا.

وكانت ليبيريا مؤخرا قادرة على إظهار مدى التقدم الذي أحرزته على الطريق نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار. ويشكل عقد الانتخابات الأخيرة بصورة سلمية إنجازا رئيسيا،

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المزمع إنشاؤه، الذي يديره المنسق المقيم بالتعاون مع الحكومة، أن يكون وسيلة ممتازة لتقديم الدعم المنسق والثابت، بالاقتران مع الدعم الحفاز المقدم من صندوق بناء السلام.

إن العملية الانتقالية لن تنتهي حينما يغادر حفظة السلام، وينبغي لليبيريا ألا تخشى من أنها ستترك لمواجهة تحديات المستقبل بمفردها. فنحن، شركاء ليبيريا، ملتزمون بالحفاظ على السلام في ليبيريا. وبصفتي رئيسة تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام، فإننا سنواصل الاضطلاع بدورنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ولكنني أود أن أبدأ بيباني بتوجيه الشكر إلى السيد زويغ، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وإلى نائبة الممثل الدائم للسويد على إحاطاتيهما الإعلاميتين المستبصرتين للغاية. وأود أيضا أن أشكر السيد شيد ليرتي على ملاحظاته الهامة والمشجعة بشكل خاص.

وكما ذكرت، فإن فرنسا ترحب بنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويبين انسحاب بعثة الأمم المتحدة أنها أوفت بالمهام الموكلة إليها. وبالرغم أنه كثيرا ما يشهر بالأمم المتحدة وبصورة محففة للغاية، فإن هذه قصة نجاح أخرى للمجلس وللأمم المتحدة ككل في مجال حفظ السلام. ويمكن أن تضاف إلى قائمة النجاحات الأخيرة التي تحققت في كوت ديفوار وسيراليون وهاتي.

لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ بولاية لإنفاذ وقف إطلاق النار. وطوال فترة وجودها في البلد الذي استمر ١٥ عاما، أسهمت بعثة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في ليبيريا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين شاركوا في بعثة الأمم المتحدة وأسهموا في نجاحها على أرض الواقع

بشأن التقرير المحلي النهائي (S/2018/344) للأمم العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

(تكلم بالروسية)

ونشكر السيد ألكسندر زوييف.

(تكلم بالإنكليزية)

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لصديقتنا العزيزة وزميلتنا، السفير شولغين نيوني على تزويدنا بآخر المعلومات عن أعمال تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام. ونشيد بالسيد شيد ليبرتي، ممثل منظمة الحرية والعدالة، على ما بذله من جهود لإيجاد الفرص الاقتصادية لليبيريين. ونود أن نتناول أربع نقاط بشأن موضوع جلسة اليوم.

أولا، إننا نهنئ بكل صدق شعب ليبيريا والأمم المتحدة على إجراء الانتخابات الناجحة في البلد والنقل التاريخي للسلطة بصورة ديمقراطية والاحتتام الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ونشيد بالشعب الليبري على كونه قطع شوطا طويلا في استعادة السلام في بلده. وينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي، إذ هو يعمل على توطيد إنجازاته التي تحققت بشق الأنفس.

ثانيا، إننا نشعر بالتشجيع من التزام الرئيس وبياه بالتصدي للتحديات المتبقية - بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الحالة الاقتصادية، والفقر، وأوجه عدم المساواة الهيكلية، والأهم من ذلك كله، الفساد - وبتعزيز الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية. ولتحقيق تلك الأهداف، ستطلب مونروفيا مواصلة تقديم الدعم السياسي الثنائي والمتعدد الأطراف والخبرة التقنية من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة. وينبغي أن يعزز ذلك بمشاركة الأمم المتحدة الفعالة عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري، ولجنة بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ثالثا، نرحب بإطلاق عملية شاملة لوضع خطة تنمية وطنية جديدة للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٤، فضلا عن رؤية

يعود الفضل فيه إلى جميع أصحاب المصلحة في ليبيريا. وهو يمثل الانتقال السلمي الأول بين رئيسين منتخبين ديمقراطيا منذ بداية الحرب الأهلية، وهو ما يدل على أن ليبيريا فتحت صفحة جديدة وهي الآن ديمقراطية ناضجة حقا. كما أن نقل السلطة في ليبيريا مؤخرا يمثل استجابة للتطلعات العميقة للشعب الليبري. وهو يشكل لحظة تاريخية حقا. وأعربت فرنسا عن استعدادها لدعم الرئيس وبياه في تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها من أجل بلده. ولذلك ندعو جميع شركاء ليبيريا إلى دعم خطة التنمية الوطنية التي وضعتها الحكومة الجديدة.

وبالرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن، ينبغي ألا نقلل من شأن التحديات التي لا تزال ليبيريا تواجهها على طريق تحقيق التنمية المستدامة والسلام. وتشمل هذه التحديات مكافحة الفساد ومسائل تحقيق المصالحة الوطنية والحوكمة، لا سيما من خلال إعادة بناء القوات المسلحة الليبرية وانتقالها إلى طور التشغيل. وتشمل التحديات الأخرى مشكلة كفاءة احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حالة النساء، التي لا يمكن اعتبارها مرضية قبل إحراز تقدم كبير في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس. كما أن تحقيق الاستقرار الدائم في ليبيريا سيتطلب بذل جهود كبيرة لمكافحة الإفلات من العقاب واتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

إن جلستنا اليوم تحتفل بالنجاح الحقيقي الذي حققته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في خدمة ليبيريا وشعبها. بيد أن ذلك النجاح لا يمثل سوى مرحلة واحدة على الطريق الطويل نحو تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في ليبيريا. وكما أكد الرئيس ماكرون للرئيس وبياه حينما زار باريس في نهاية شباط/فبراير، فإن فرنسا ستقف بقوة إلى جانب شركائها الليبريين من أجل ضمان أن تواصل ليبيريا إحراز التقدم في ذلك الاتجاه.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر

الأمين العام المساعد زوييف على إحاطته الإعلامية المستبصرة

دراسة دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في ليبيريا، ونعتقد أن الدروس المستفادة ستساعد على تحسين فعالية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً على التزام كازاخستان بالعمل مع أعضاء مجلس الأمن وغيرهم لضمان مستقبل سلمي ومزدهر لليبيريا.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد ألكسندر زيوف، ولسعادة السفيرة شولغين نيوني، رئيسة تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام، وللسيد شيد ليبرتي، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

وبعد مرور ما يقارب ١٥ عاماً على إنشاء مجلسنا هذا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قرار المجلس ١٥٠٩ (٢٠٠٣) بهدف دعم وإعادة بناء بلد دمرته حربان أهليتان امتدتا على مدى ١٤ عاماً وأسفرتا عن وقوع الآلاف من الضحايا، فضلاً عن الدمار الذي ألحق بالبنية التحتية، تطلب الأمر نشر أكثر من ١٨٠.٠٠٠ عنصر من قوات حفظ السلام.

ونقف هنا اليوم لنناقش مسألة الانسحاب الناجح لبعثة الأمم المتحدة. إنه لأمر غير اعتيادي أن نناقش مسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس على نحو إيجابي. وهي لحظة نأمل أن تتكرر في المستقبل في العديد من بعثات حفظ السلام.

وتعد ليبيريا اليوم النموذج المثالي للمشاركة الوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل سوية لبناء دولة قادرة على الوقوف بمفردها.

ونشيد هنا بالجهود المبذولة من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بدعم من الشركاء الدوليين، لإعادة بناء واستقرار وتعزيز قطاع الأمن في الحكومة الليبرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم ليبيريا في فترة ما بعد انسحاب البعثة من خلال فريق الأمم المتحدة القطري وكذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الحكومة من أجل مكافحة الفقر ونهجها الإنمائي المتمحور حول الإنسان. ونشيد بمواءمة تلك الاستراتيجية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وندعو الحكومة إلى مواصلة جهودها لتمكين النساء والشباب ولتطبيق نهج شامل للركيزة ككل نحو الصلة بين الأمن والتنمية، ضمن أمور أخرى. كما أننا نؤيد تأييداً تاماً ونشارك كلمات نائب الممثل الدائم بول رادومسكي ممثل بولندا فيما يتعلق بدور الزعماء الدينيين في تعزيز السلام. ونود أن نذكر زملاءنا باجتماع صيغة آريا بشأن ذلك الموضوع الذي تنظمه بعثة بلدي بالتعاون مع تحالف الحضارات، وهو سيعقد يوم الثلاثاء المقبل.

رابعاً، نعتقد أن المساعدة المالية الثابتة والمستدامة ستكون بالغة الأهمية في إعادة بناء ليبيريا، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل الأساسية والتنمية والتعليم والصحة، وسيادة القانون، والإصلاح الزراعي وتنمية الشباب. ويجدوننا وطيد الأمل في أن يتقدم المجتمع الدولي والجهات المانحة نحو الاستجابة بسخاء للنداء للحصول على الأموال من أجل الصندوق المتعدد الشركاء المنشأ حديثاً لتمكين خطة بناء السلام في ليبيريا من بلوغ أهدافها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستمر الحكومة في الحد من اعتمادها على المعونة وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي والإنعاش الاقتصادي والمالي. كما سيكون من المهم بالقدر نفسه توطيد الحكم وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

وفي الختام، نؤيد تأييداً كاملاً البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2018/8) بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونشيد بالبيان. ونود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة على إسهامهم في إعادة الاستقرار إلى ليبيريا. كما نشيد بجميع حفظة السلام البالغ عددهم ٢٠٢ التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام في البلد. ونتطلع إلى نتائج

أود أن أتقدم في هذه المناسبة بالتهنئة إلى شعب ليبيا الصديق على ما تحقّق في ليبيا من نجاح والذي ما كان ليتم لولا إصراره وعزمته لتحقيق ذلك. وأود أن أتقدم كذلك بالتهنئة إلى رئيس ليبيا المنتخب حديثاً فخامة جورج ويا على توليه منصبه الجديد. ونرحب بكافة جهوده ومبادراته التي تهدف إلى تحقيق عدة أمور منها تحسين الوضع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ومكافحة الفساد والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية وأخيراً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولعل من المناسب أن أختتم بالعبرة التي أطلقها فخامة رئيس ليبيا جورج ويا خلال خطاب تنصيبه لاستعراض حجم النجاح الذي لازم ليبيا.

”إن إنهاء بعثة حفظ السلام بنجاح أمر ينبغي أن يفخر به جميع شعب ليبيا والمجتمع الدولي، ويجب الآن الاستمرار في البناء على النجاح الذي حققناه جميعاً معاً.“

السيد إنتشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نقدر كثيراً الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام؛ والسيدة إيرينا شولغين نيوني، نائبة الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن رئيس تشكيلة ليبيا في لجنة بناء السلام؛ والسيد ليبرتي، الذي قدمت لنا إحاطته الإعلامية رؤية مشجعة بشأن بلده.

يسرنا أن نرى الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمكنت ليبيا من تحقيقه منذ نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، التي أتمت عملها في ٣٠ آذار/مارس. إن العملية الديمقراطية الشاملة للجميع ومشاركة الجهات الفاعلة على جميع المستويات في المجال السياسي، إلى جانب إسهام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مكنت من بلوغ هدف الاستقرار الذي طالما تطلع إليه شعب ليبيا. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وقيادتها في

كما نرحب بالدعم المعنوي المستمر من قبل صندوق بناء السلام التابع للجنة بناء السلام الذي يعمل من أجل تحقيق التنمية في ليبيا.

سيزداد دور فريق الأمم المتحدة القطري أهمية بعد انسحاب البعثة، لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجه ليبيا اليوم. ولذا نحث على استمرار دعم الفريق القطري إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام والشركاء الدوليين لتنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أشارت إليه نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد خلال زيارتها إلى ليبيا في شهر مارس/آذار الماضي. ففي الوقت الذي سيواجهه شعب ليبيا تحديات بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، إلا أننا على يقين بأنه مستعد للتغلب عليها. ونحث هنا الممثل الخاص محمد بن شامباس على توفير المساعي الحميدة والدعم اللازم من قبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لحكومة ليبيا خلال الفترة القادمة لتلبية احتياجات الحكومة ليبيا فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والحكومة.

أود أن أتقدم بالشكر هنا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا وإلى طاقمها العامل، خاصة ممن ضحوا بأرواحهم في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار ليبيا. وأتقدم بالشكر كذلك إلى الأمين العام وإلى المبعوث الخاص السيد فريد ظريف ومن سبقوه في هذا المنصب على جهودهم الحثيثة لتحقيق ما نراه اليوم من نجاح في ليبيا ولتصبح ليبيا قصة نجاح لأفريقيا عامة.

ولا يفوتني هنا الإشادة كذلك بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار ودعم عمل الأمم المتحدة في ليبيا، ولا سيما في إطار الانتخابات الرئاسية في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي والتي أظهرت عزم وإصرار السلطات في ليبيا واستقلالها لإجراء انتخابات ناجحة وشفافة وذات مصداقية. ونشتم هنا دور الأطراف السياسية بالالتزام بكل أي نزاع انتخابي عبر اللجوء إلى القضاء الوطني.

مهدت الطريق لتحقيق الاستقرار في بلدها. ونحن واثقون من أن فخامة الرئيس جورج ويا سيواصل قيادة حكومة ليبيريا وشعبها على الطريق نحو توطيد عملية المصالحة الوطنية من خلال إدماج ومكافحة الإفلات من العقاب على الاعتداءات التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية. ويجب أن تكون كفالة رفاه السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، الاهتمام الرئيسي المؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام النهائي لمصلحة الشعب الليبيري.

ولا يفوتنا أن نذكر تأثير وباء الإيبولا، الذي أدى إلى حالة تجاوزت كونها مجرد أزمة صحية. إن وباء الإيبولا وتفشيته السريع في جميع أنحاء ليبيريا قد تسببا في تدهور الحالة الإنسانية بشكل حاد، وتحولها إلى البلد الأكثر تضررا في المنطقة، سواء بحكم عدد الوفيات أو الحالات المبلغ عنها. ونعتقد أن تلك الحالة تمثل تنبها عاجلا للمجتمع الدولي حتى لا تتكرر أزمة بتلك الأبعاد في أي بلد في العالم.

وأخيرا، نعرب عن امتناننا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ونحبي جميع الرجال والنساء في عناصرها العسكرية والشرطية والمدنية الذين لم يدخروا جهدا في الوفاء بولايتها، مع إظهار التزامهم العميق على مدى ١٥ عاما والاختتام الناجح للعمل الذي أرسى الأساس لتحقيق الرخاء في ليبيريا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد زويف والسفيرة شولغين نيوني على إحاطتهما الإعلامية. لقد استمعت الصين باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ليبرتي.

لقد استقرت الحالة الأمنية في ليبيريا في السنوات الأخيرة، وعادت التنمية الاقتصادية إلى مسارها الصحيح. والصين على ثقة بأنه في ظل قيادة الرئيس ويا، ستحقق حكومة ليبيريا وشعبها نجاحا أكبر على طريق بناء الدولة والتنمية.

وتحبي الصين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إذ توشك ولايتها على الانتهاء وتشدد بما قدمته من مساهمة هامة في صون السلام

الوفاء بولايتها، بما في ذلك رصد وقف إطلاق النار ودعم جهود الحكومة الليبيرية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار، وكذلك الإسهام بفعالية في حماية المدنيين وتدريب قوات الأمن المحلية والعمل على تهيئة بيئة سلمية أفضت إلى إجراء الانتخابات العام الماضي.

ونقدر أيضا ونشدد على عمل لجنة بناء السلام، الذي يهدف إلى دعم جهود ليبيريا في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة والوئام الوطني. كما نعتقد أن تعزيز التنمية في ليبيريا هو أحد المجالات ذات الأولوية. ومن الضروري مراعاة حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية على نحو متسق من أجل الاستجابة الفعالة في سياق ما بعد النزاعات. ونذكر أن على ليبيريا مواصلة التصدي للتحديات الهامة - إن بناء السلام جهد يومي يتطلب المشاركة النشطة لجميع أطراف شعب ليبيريا والمجتمع الدولي بأسره.

ونشدد على نقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الليبيرية فيما يتصل بالعملية الديمقراطية، والذي كان هدفها الرئيسي عقد الانتخابات الرئاسية والتمثيلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونقل السلطة السياسية والإدارية إلى الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. والروابط الهامة التي تربط الممارسات الجيدة والحوار الشامل وتعزيز التعاون بين البعثة والحكومة الليبيرية قد جعلت بلوغ ذلك الهدف الهام ممكنا. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمساهمات المتميزة والمسعجي الحميدة التي يقدمها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وهو ما تجسد بامتياز في نتائج مؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ والذي أدى إلى توقيع إعلان نهر فارمنغتون بموجب التزام معظم الأحزاب السياسية الليبيرية بإجراء الانتخابات السلمية وهو ما أكدته بشكل كامل العملية الانتخابية.

ونؤكد أيضا على العمل الرائع الذي قامت به فخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا، التي

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام المساعد ألكسندر زويف ونائبة الممثل الدائم شولغين - نيوني على إحاطتهما الإعلاميتين المفصلتين بشأن الحالة في جمهورية ليبيا.

ما فتئنا في غينيا الاستوائية نتابع عن كثب التطورات في جمهورية ليبيا وبما أننا الآن أحد أعضاء مجلس الأمن، فإننا نتابع الحالة بقدر أكبر من الاهتمام لأننا نتعامل مع بلد شقيق نهتم بمشاكله ونشعر بها وكأنها مشاكلنا. ولهذا السبب، أود أن أؤكد التزام غينيا الاستوائية الكامل ودعمها لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة الحالة إلى طبيعتها في هذا البلد الشقيق. وفي الواقع، خلال أزمة تفشي فيروس إيبولا، ساهم بلدي بثلاثة ملايين دولار إلى البلدان المتضررة الثلاثة في المنطقة.

إن التطورات في ليبيا إيجابية جدا ومستقرة إجمالا. ويذل البلد جهودا جديرة بالثناء لتعزيز عملية التنمية السياسية والاقتصادية الجارية، ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة البلد في تلك الجهود.

ونود أن نهنئ حكومة وشعب ليبيا وجميع الجهات الفاعلة في البلد على الطريقة المدنية والسلمية التي جرت بها العملية الانتخابية، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بإجراء الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة ومجلس النواب وتكللت بالنجاح في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي أدت إلى انتخاب فخامة السيد جورج ويا رئيسا.

وقد تحقق الاحتتام الناجح للعملية السياسية في ليبيا أيضا بفضل العمل المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وأنا أشيد بعملهم جميعا. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج الناجحة للحالة في ليبيا تؤكد صلاحية وملاءمة الجهود الإقليمية لحل النزاعات.

والاستقرار في ليبيا. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد ظلت الصين دائما تعتقد أنه ينبغي إجراء تعديلات حسنة التوقيت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ضوء الظروف والتطورات الفعلية في الميدان حتى خروجها النهائي.

وفي الوقت نفسه، لا بد لهذه العمليات أن تحترم احتراماً كاملاً إرادة البلدان المعنية وأن تعمل بالتنسيق الوثيق مع بلدان المنطقة والمنظمات دون الإقليمية. وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا هي قصة نجاح تستحق الدراسة لاستخلاص الدروس المستفادة. وعقب مغادرة البعثة، ندعو المجتمع الدولي وشركاء التعاون مع ليبيا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى تعزيز التنسيق مع البلد. وندعو أيضا فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة بناء السلام، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى تعزيز التنسيق مع الحكومة الليبية والاستفادة من خبراتها للقيام بدور إيجابي في تعزيز بناء قدرات البلد ومواصلة مساعدة ليبيا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سبل عيش السكان.

لقد دأبت الصين على دعم ليبيا باستمرار سواء في مجال بناء الدولة أو لمكافحة تفشي فيروس إيبولا. وشاركت الصين بنشاط في عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وفي عام ٢٠١٧، منحت الأمم المتحدة ميداليات سلام لجميع أعضاء الفرقة الصينية لمكافحة الشعب في عملية حفظ السلام. وفي شباط/فبراير، منح الرئيس ويا الفرقة الميدالية الوطنية لليبيريا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ستواصل الصين اتباع سياسات تجاه أفريقيا، تقوم على الإخلاص وتحقيق النتائج العملية وحسن النية والتمسك بقيم الصداقة والعدالة والفوائد المشتركة. وستظل الصين دائما من الأصدقاء المخلصين والشركاء الموثوقين لأفريقيا. وستواصل الصين القيام بدور بناء، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، من أجل مساعدة القارة الأفريقية على تحقيق السلام والازدهار والتنمية على نحو دائم.

يشير الإعجاب، والسيد تشيد ليبرتي على ما أعتقد أنها كانت قصة مُشجعة. وأعتقد أن ملاحظاته أوضحت مدى أهمية أن يواصل مجلس الأمن تركيزه على أثر النزاعات على الأطفال والنساء. وقد نقل ذلك إلينا بطريقة ملهمة تبعث على الأمل.

في عام ٢٠٠٣، حينما نُشرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، قدم الأمين العام آنذاك تقريره الأول إلى مجلس الأمن استناداً إلى بعثة التقييم. وقال الأمين العام في تقريره حينها:

”ومع ذلك تظل ليبيا بلدا يعاني بشدة من زعزعة الاستقرار لأن الجماعات المسلحة وعناصر الميليشيا والعناصر الإجرامية ما زالت تمارس أنشطتها في كل أنحاء البلاد“؛ (S/2003/875؛ الفقرة ٢٢).

”ويفتقر ضباطها إلى التدريب ولم يتلقوا رواتب منذ بداية عام ٢٠٠٢“؛ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)

”وما يقرب من مليون من الليبيين، أو ثلث السكان، مشردون حالياً“؛ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

”ويقدر أن في ليبيا نحو ٢٧ ٠٠٠ إلى ٣٨ ٠٠٠ من المقاتلين وكثير منهم من الأطفال“؛ (المرجع نفسه؛ الفقرة ٤٢)

ومن الواضح لنا جميعاً أن ليبيا اليوم ليست ليبيا التي كنا نعرفها في عام ٢٠٠٣. ويجب علينا في المجلس الاتحاد في تهنئة قادة ليبيا وشعبها وفي التقدم بالشكر إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على ذلك الإنجاز الرائع.

استطاعت البعثة حفظ السلام وبناءه منذ عام ٢٠٠٣، وهو إنجاز كبير بالنظر إلى تاريخ الإقصاء وعدم الاستقرار السياسي ودورات العنف. ولذلك فإننا نشيد بالمثل الخاص للأمين العام فريد ظريف وبجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وبالوظفين الذين عملوا في ليبيا على عملهم وتأديتهم واجبههم. وتذكر بشكل خاص ٢٠٢ من حفظة السلام التابعين

لقد مهد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في ٣١ آذار/مارس الطريق أمام بدء مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا، من شأنها المساعدة في توطيد السلام وتمكين هذا البلد الشقيق من الاستفادة لأقصى حد من إمكاناته الاقتصادية التي لا يمكن إنكارها. ويجب على المجتمع الدولي والمناخين الوفاء بما قطعوه من التزامات بتنفيذ خطة بناء السلام في ليبيا. إن وجود لجنة بناء السلام هام للغاية في هذه المرحلة.

وليبريا مثال جيد على كيف يمكن للنوايا الحسنة والموقف الإيجابي والشعور بالمسؤولية لمختلف الجهات الفاعلة السياسية أن تفضي إلى نتيجة ناجحة لحالة بدت بالغة التعقيد. وتلك الحقيقة ينبغي أن تملأ المجلس بالأمل إذ يواصل جهوده لاستعادة السلام وبناءه في حالات النزاع، مهما كانت معقدة. ويمثل تحقيق السلام في ليبيا مكسباً للمجلس والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وفي المقام الأول، لشعب ليبيا - وهو الفائز الرئيسي في هذه الأزمة التي استمرت طويلاً. وآمل أن تحذو العلامات والتطورات الإيجابية التي نراها في غينيا - بيساو حذو ليبيا وأن نحقق نفس النتائج بعد الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر والانتخابات الرئاسية في العام المقبل.

وأخيراً، أود أن أشيد بإشادة مستحقة تماماً ببعثة الأمم المتحدة في ليبيا على جهودها الدؤوبة والجديرة بالثناء من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق. ونشيد بأفراد البعثة الذين جادوا بأرواحهم على مدى سنوات النزاع الطويلة.

السيد أَلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، بدءاً بزميلتي السويدية، ومن خلالها، أشكر جميع الذين بذلوا الكثير في لجنة بناء السلام وفي تشكيلة ليبيا. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد زوييف على إحاطته الإعلامية التي قدمها بعدة لغات على نحو

على الأمم المتحدة. إن الإحجام عن مناقشة الخروج يعني أن التخطيط للمرحلة الانتقالية بدأ في وقت متأخر جداً، الأمر الذي أدى إلى ثغرات في التمويل وعدم تدخّل الجهات الإنمائية للأمم المتحدة في وقت سابق. وكان ينبغي أن تشمل خطة تنفيذ المهمة النقاط المرجعية والجداول الزمنية من أجل تحسين تركيز الموظفين والجهود والموارد، والسماح لمجلس الأمن بتحسين تتبع التقدم المحرز. وربما كان يمكننا في مجلس الأمن - وأعلم أهما سمة مميزة من بعض ما قاله الأمين العام لنا على مدى الشهرين الماضيين - ضمان وجود ولايات أكثر واقعية بمزيد من الوضوح بشأن ما يشكل حالة مستدامة للغاية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، من خلال مكتب معزز للمنسق المقيم، فهناك دور واضح للأمم المتحدة في دعم الحكومة الجديدة في توطيد الاستقرار وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. يوفر إطار أهداف التنمية المستدامة أساساً قوياً لذلك مع التزامه بتحقيق مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. كما أن للأمم المتحدة أيضاً دوراً فريداً تؤديه في تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة الدولية بطريقة تدعم أولويات حكومة ليبيريا. ويجب أن تحرص الأمم المتحدة على ألا تتولّى، وإن كان لزاماً عليها قطعاً أن توفر هذا الدعم، أيّاً من مسؤوليات الحكومة الجديدة. ونحث الحكومة على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في خطة بناء السلام.

وفي عام ٢٠٠٣، توصّل الأمين العام آنذاك في التقرير إلى أن: "السبيل إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في ليبيريا ما زال محفوفاً بتحديات متعددة وصعبة المراس" (S/2003/875، الفقرة ١٠٥). ومن المؤكد أن ليبيريا قد واجهت حصتها من التحديات في الأعوام الـ ١٥ الماضية. ومع ذلك، ينبغي أن نحتفل اليوم بحقيقة أن الشعب الليبيري، بدعم من الأمم المتحدة، قد تجاوزها. ولعلّ التصورات بالنسبة لنا جميعاً نحن الجالسين حول هذه الطاولة هو أن ليبيريا كانت ذات يوم نزاعاً مستعصياً. وقد استضافت ذات يوم أكبر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شهدت ذات

للأمم المتحدة الذين، وللأسف، ضحوا بأرواحهم في خدمة شعب ليبيريا وخدمتنا جميعاً نحن الذين نرسل حفظه السلام في تلك البعثات.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتفكير في بعض الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ولا سيما فيما يتعلق بما جرى على نحو سليم ولكن أيضاً ما كان يمكن القيام به بطريقة مختلفة. إنها دروس هامة لا لبعثات حفظ السلام الأخرى فحسب، بل أيضاً من أجل الكيفية التي يمكننا بها الحفاظ على السلام بصورة أعم - وهو مفهوم ناقشه جميعاً في صيغ مختلفة في الوقت الراهن. وفيما يتعلّق بما أجزته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بصورة جيدة على نحو خاص، فقد شجعت على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني ودعم القدرات المحلية، وهما شرطان أساسيان للحفاظ على السلام. ولعلّ خير مثال على ذلك هو تغيير قوة الشرطة في ليبيريا من الحالة التي وصفها الأمين العام آنذاك في عام ٢٠٠٣ إلى الحالة القائمة الآن.

لقد نسّقت البعثة أيضاً بصورة فعالة للغاية مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لا تزال جانباً مضيئاً في مشاركة المجلس. لقد كانت المساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فعالة للغاية في الدبلوماسية الوقائية. فعلى سبيل المثال، ساعد ذلك على ضمان أن تظل العملية الانتخابية الصعبة سلمية وفقاً للدستور وسيادة القانون. وأظهرت البعثة مكامن القوة في اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام. إن خطة بناء السلام المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة قد وضعت أولويات واضحة ومشاركة لتوجيه عملية الانتقال. وأدّت لجنة بناء السلام تحت قيادة السويد دوراً لا يقدر بثمن.

ومع ذلك، ينبغي لنا أيضاً أن نكون صادقين بشأن أوجه القصور في البعثة وأن نتعلّم منها كذلك. ويمكن القول إن البعثة بقيت قائمة لفترة أطول بكثير مما ينبغي وأنشأت اعتماداً مفرطاً

الانتخابات في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ والانتقال السلمي للسلطة من الرئيسة إلين جونسون سيرليف إلى الرئيس جورج ويا. ونأمل أن يواصل الرئيس ويا الاستفادة من عمل الإدارة السابقة، والعمل من أجل ليبيريا سلمية وشاملة للجميع. إن المشتغلين بالأعمال الحرة والمهنيين الشباب هم مستقبل ليبيريا. والسيد ليبرتي، الذي خاطب مجلس الأمن اليوم، هو جزء من جيل جديد ومن المحرك الذي سيكون أساسياً لمستقبل ليبيريا. وعلى الرغم من أننا جميعاً نعترف بأن ليبيريا قد قطعت شوطاً طويلاً، فلا تزال هناك بضعة عقبات ينبغي تجاوزها في طريق الوصول إلى آفاق المستقبل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية: معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحفاظ على السلام. يجب أن ننظر إلى ليبيريا كبلد قد شهد العنف. وما زال ديمقراطية جديدة ذات مؤسسات ناشئة. وفي حين أن الحالة في ليبيريا مستقرة نسبياً، فإن الركود الاقتصادي، والبطالة بين الشباب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى سياسات الإصلاح الزراعي والمصالحة يمكن أن تشكل تهديداً للسلام في البلد، وخاصة الآن بعد أن لم تعد البعثة موجودة.

وفي ضوء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحفاظ على السلام في الأسبوع القادم، أود أن أبرز أن مغادرة البعثة والحالة في ليبيريا توفران فرصة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها من أجل وضع خطة الحفاظ على السلام قيد التطبيق العملي. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة. وفي المستقبل، سيكون دور فريق الأمم المتحدة القطري والمشاركة النشطة للجنة بناء السلام أمراً حاسماً. وفي ضوء ذلك، ترحب مملكة هولندا بالتعزيز اللازم لفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم. وسيكون هذان المكتبان حاسمي الأهمية لضمان المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان، وضمان المشاركة الكاملة والمجدية للنساء والفتيات، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الأولي، وبناء مؤسسات قوية للحفاظ على السلام في ليبيريا.

يوم عنفاً رهيباً ضد النساء والأطفال، بمن في ذلك الأطفال الجنود. ولقي ربع مليون شخص حتفهم في الحرب الأهلية الثانية. وكانت هناك المسائل المألوفة للغاية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين وانعدام الأمن الغذائي. ويمكننا اليوم أن ننظر في بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالنا ونلاحظ، للأسف الشديد، أوجه التشابه. ومع ذلك، فلعل العبرة النهائية أننا يمكن أن نرى، بالعمل الجاد والمشاركة المستمرة والعزم منا جميعاً، دولاً كثيرة مثل ليبيريا تخرج من جدول أعمالنا اليوم.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):

تودّ مملكة هولندا أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية - الأمين العام المساعد زوييف والسفيرة شولغين نيوني والسيد ليبرتي - على إحاطتهم الإعلامية المفيدة جداً. وأعتقد أن الصورة التي رسمها السيد ليبرتي أمام أعيننا للأطفال في زيهم المدرسي تظهرهم رمزاً حقيقياً ليس للأمل فحسب بل أيضاً للفرص التي تنتظر ليبيريا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف، الموجود معنا اليوم، والممثل الخاص السابق للأمين العام لليبيريا على قيادتهما وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على عملهم الرائع في البلد وعلى الوصول به إلى ما هو عليه اليوم.

إن جوهر الإحاطة الإعلامية اليوم هو التفكير في النجاحات والدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتطلع إلى أن تنعم ليبيريا بالسلام وتكون شاملة للجميع. ولنا أن نعتز بأن البعثة قد تركت ليبيريا شديدة الاختلاف عما كانت عليه. وأودّ أن أركز على ثلاثة جوانب هامة فيما يتعلق بمغادرة البعثة والحالة في ليبيريا: أولاً، النجاحات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والتقدم المحرز في ليبيريا؛ ثانياً، معالجة التحديات الباقية؛ ثالثاً، الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

لقد كانت البعثة موجودة في ليبيريا طوال ١٤ سنة. وأحرز البلد في تلك الأعوام الـ ١٤ تقدماً كبيراً أفضى إلى إجراء

المخصصة لليبيريا في لجنة بناء السلام بوصفها أداة لدعم عملية الانتقال من البعثة إلى فريق قطري للأمم المتحدة وما بعد ذلك. وأود أن أكرر شكرنا للممثل الخاص ظريف وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولفريق الأمم المتحدة القطري على الجهد الكبير والقيادة. وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعمنا للحكومة الليبيرية على طول الطريق نحو بناء دولة تنعم بالسلام وشاملة للجميع في ليبيريا، تتيح الكثير من الفرص لأبناء شعبها، ولا سيما للأطفال الذين يرتدون الزي المدرسي، كما ذكر السيد ليبرتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زويغ والسفيرة إيرينا شولغين نيوني والسيد تشيد ليبرتي على إحاطاتهم القيمة.

بعد ١٤ عاما من الحرب الأهلية، تقف ليبيريا اليوم مثلا على بناء السلام. وبيرو تشيد بشعب وسلطات ذلك البلد على هذا الإنجاز الهام. ونشدد أيضا على أهمية المساندة والدعم من المجتمع الدولي ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أن ليبيريا مثال على الكيفية التي يمكن بها لبعثة تابعة للأمم المتحدة أن تدعم جهود البلد الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. وإذ نرحب بالاختتام الناجح لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعد ١٥ عاما على أرض الواقع، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي اضطلع به جميع موظفيها تحت قيادة السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا.

وتعرب بيرو عن ارتياحها لتمكينا من المساهمة في توطيد السلام في ليبيريا. ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعلى مدار ١٠ سنوات، كان لدينا أفراد عسكريون منتشرون في الميدان لدعم الجهود التي تبذلها ليبيريا. ولمواجهة التحديات التي

وإذ أنتقل إلى نقطتي الثالثة، فإن الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة وأهمية الاستفادة من تلك الدروس عند النظر في استراتيجيات الخروج في السياقات الأخرى قد باتت ضرورية. إن خطة بناء السلام في ليبيريا هي الأولى من نوعها بطلب من مجلس الأمن. ونرى أن هذا التخطيط الطويل الأجل حاسم الأهمية عند النظر في استراتيجيات الخروج. تتيح خطة بناء السلام في ليبيريا أساساً قوياً من أجل التوصل إلى رؤية وتوجيه مشتركين للبلد، مما يجعل من الأسهل تحديد أولويات فريق الأمم المتحدة القطري. وبالإضافة إلى إعداد خطة بناء السلام، تعلمنا أيضاً أنه يجب توخي الحرص في توقيت خروج عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

أخيراً، وفي حالة ليبيريا، تعلمنا أكثر فيما يتعلق بالترباط الهام بين حفظ السلام وبناء السلام.

فلا يمكن أن يتحقق أحدهما دون الآخر. وعلينا أن نضمن أن تكون لدى حكومة البلد المضيف القدرة والسلطة اللازمتان لدعم حفظ السلام وعملية بناء السلام. وكما قلت، فإن من المهم التدبر في الدروس المستفادة. وفي ضوء ذلك، نرحب بالبيان الرئاسي الصادر اليوم (S/PRST/2018/8)، وسنرحب أيضاً بالحصول على تقرير أوسع نطاقاً عن الدروس المستفادة في هذا الصدد.

ونأمل أن يكون اليوم هو المرة الأخيرة التي نناقش فيها الحالة في ليبيريا على جدول أعمال المجلس في هذا السياق. في الختام، أود أن أشدد على أهمية المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ليبيريا ودور الفريق القطري المعزز في ليبيريا في ضوء جدول أعمال الحفاظ على السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز مرة أخرى أن الحكومة الليبيرية يمكنها أن تعول على المشاركة المستمرة للتشكيلة القطرية

ونحن مقتنعون بأن فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء الدوليين، سيواصل دعم الجهود التي تبذلها ليبيا من أجل تعزيز الإطار المؤسسي الديمقراطي والنهوض بالمصالحة الوطنية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد ديفيز (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا بالتأكيد اليوم إلى ملاحظات عظيمة، بما في ذلك الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد ألكسندر زوييف.

وأود أن أنضم إلى الآخرين وأن أسجل أسفنا للوفاة المفاجئة للممثل الدائم لكوت ديفوار. لقد كان ذلك بالتأكيد ضربة هائلة لنا جميعا.

أود إعادة التأكيد على كلمات السفيرة شولغين نيوني، والتشديد على أن اليوم ليس مجرد لحظة تاريخية بمناسبة عقد الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن ليبيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، بل إنه يمثل أيضا لحظة فخر وسعادة بالنسبة لليبيين، ولا سيما بالنظر إلى الشوط الذي قطعناه وأين نقف وإلى أين نسير كأمة.

لقد مضت قرابة ثماني سنوات منذ طلب حكومة ليبيا إلى الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٠ إدراج ليبيا على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ورد رئيس مجلس الأمن على ذلك الطلب ردا إيجابيا في ١٩ تموز/يوليه من نفس السنة، ونقوم اليوم بإغلاق هذا الفصل على نحو ما. فلمن يمكن أن نعرب عن امتناننا على كل المكاسب التي حققناها عبر السنين؟ أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الله العلي القدير، والمجتمع الدولي ككل. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرب عن امتناننا للجماعة الاقتصادية لدول

يفرضها بناء السلام المستدام في هذه المرحلة الجديدة من العملية الليبية، نود أن نشدد على أهمية مواصلة إحراز تقدم في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، المصالحة الوطنية. فنحن نرى أن من المهم التعجيل بتنفيذ خطة بناء السلام. ونشجع السلطات على اعتماد إطار قانوني يعزز المصالحة والإدماج. ونشدد على أن مشاركة النساء والشباب أمر أساسي لبناء السلام المستدام.

والمجال الثاني هو مجال حقوق الإنسان. إننا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد النساء والأطفال. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ليبيا، ونحن واثقون من أن ذلك سيساعد على عكس مسار تلك الحالة.

والمجال الثالث هو الإصلاح المؤسسي. ونرى أن من المهم مواصلة العمل في بناء المؤسسات الديمقراطية وزيادة التماسك الاجتماعي وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتوسيع نطاق وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم والنهوض بالتنمية في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطة لصالح الفقراء التي أعدتها الحكومة الحالية في ليبيا في إطار خطة بناء السلام وأهداف التنمية المستدامة لخطة ٢٠٣٠ ونرحب أيضا بالبرامج المخصصة للشباب الليبي التي يروج لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في الختام، نود أن نشير إلى أن ليبيا هي أول بلد أفريقي تتولى فيها امرأة منصب الرئيس. ونشجع على اتباع مثال السيدة إلين جونسون - سيرليف في المنطقة وفي العالم، وأن تضطلع النساء بأدوار قيادية في الحياة العامة في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية. ونود أيضا أن نرحب بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة الرئيس جورج ويا بمواصلة العمل لصالح السلام والتنمية في بلده، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الفقر.

والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء والخطة لصالح الفقراء، تمثل جميعها أدوات قيمة جدا وفي غاية الأهمية لضمان أن تواصل ليبيا السير في المسار الصحيح، وذلك أساسا من منظور إدامة السلام وتحقيق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سنستمر في الاستفادة من إيجابيات القيادات السابقة وسنكفل عدم تخلف أي من الليبيين عن الركب.

في هذه المرحلة، أود أن أشيد إشادة خاصة بالذين فقدوا أرواحهم فيما كنا نناضل معا من أجل إحلال السلام في ليبيا، بما في ذلك حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وعددهم ٢٠٢. ونحن نحییهم جميعا. وسواصل تخليد مساهمتهم الهائلة في إحلال السلام الذي نتمتع به لليبيا اليوم. فلترقد أرواحهم في نعيم وسلام أبدي، وأدعو لأحبائهم بأن يجدوا الشجاعة اللازمة للمضي قدما إن لم يكونوا قد وجدوها بالفعل.

في الختام، أود عرض النقاط التالية. حتى أثناء أحلك اللحظات والأيام الصعبة التي مررنا بها، وفي ظل أعمق مشاعر اليأس، واصلنا الإيمان بأن ليبيا ستنهض مرة أخرى. واليوم، فإن ليبيا تنهض. والإحاطة التي قدمها السيد تشيد ليبري شهادة على ذلك. إن ليبيا، التي كانت أحد المستفيدين من بعثة لحفظ السلام، أصبحت الآن بلدا مساهما بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عنايتكم الكريمة وعلى هذا الشرف العظيم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠ | ١٨.

غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وبطبيعة الحال، لجميع أجهزة الأمم المتحدة، وكذلك للجنة بناء السلام. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الدعم الذي تلقيناه من فاعلي الخير والمنظمات الخيرية. وهم جميعا مهمون بالنسبة لنا. ولشعب ليبيا، ولا سيما أمهاتنا وأحواتنا، ونشيد إشادة خاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيا، بما في ذلك السيد فريد ظريف وفريقه. ونحن ممتنون لهم. فقد كانت قدرتهم على الصمود منارة للأمل. ومن دون جلدتهم، لما كنا قد قطعنا هذا الشوط الطويل.

فهل نغلق هذا الفصل اليوم دون تحديات؟ إن إجابتي على هذا السؤال هي بـ"لا" قطعاً. فالتحديات لا تزال ماثلة: تحقيق اللامركزية، وملكية الأراضي، والمنازعات، والفساد، والعنف ضد النساء والفتيات، والاقتصاد المتعثر وضعف الهياكل الأساسية، من بين أمور أخرى. ويمكننا أن نؤكد للمجلس أن هذه المسائل ستظل في الصدارة والمحور بالنسبة للحكومة الحالية. غير أنه لكي ننجح في التغلب على تلك التحديات، ستحتاج ليبيا دعماً ثابتاً ومستمراً، ليس من المانحين التقليديين فحسب، بل من الجميع.

وفي الوقت نفسه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لطمأنة جميع الحاضرين إلى التزامنا المتجدد باحترام سيادة القانون، ولا سيما حرية التعبير - التي يتمتع بها المواطنون حالياً كسابق عهدهم - والحكم الرشيد، من بين أمور أخرى. ولا يساورنا أدنى شك في أن خطة التنمية الوطنية وخريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني وخطة بناء السلام